

This file has been cleaned of potential threats.

To view the reconstructed contents, please SCROLL DOWN to next page.

مواجهة تحديات الأمن التربوي لتعزيز الأمن الفكري في المؤسسات التعليمية

إعداد

د / باسم زغلول الشحات بدوى
أستاذ الإدارة التربوية المساعد بجامعة الملك سعود

أ.د / السيد سلامة الخميسي
ماجستير الإدارة التربوية

مقدمة:

يعد الانحراف الفكرى من أخطر أنواع الانحراف، وبصورة خاصة إذا ترجمت الانحرافات إلى اعتداء على حرمان الآخرين، أو عندما يحاول صاحب الفكر المنحرف فرضه على الآخرين، والحكم على من لا يتفق معه في الرأي بالكفر والخروج من الملة، وبذلك يستبيح دمه وماله، بما قد يترتب على ذلك من أخطار دينية وأمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية. فما يشهده العالم من تطرف وتدمير وإخلال بالأمن الوطنى العام إنما هو نتيجة لفقدان منظومة القيم التربوية أو اختلالها، فكل جريمة في الغالب مسبوقه بفكر منحرف؛ مما يتطلب بذل كل جهد ممكن في سبيل تحقيق الأمن الذى يعد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عباده، فهو حاجة إنسانية أولية لا يستطيع أي مجتمع أن يعيش ويمارس دوره في البناء والتنمية في غيابه، ولا يمكن أن يختلف اثنان على أهمية الأمن الذي يشمل أمن الفرد وأمن المجتمع وأمن الوطن، حيث لا يمكن أن يتحقق أمن الفرد بمعزل عن أمن المجتمع.

ومن هذا المنطلق ؛ فالانحراف الإنسانى يشكل تهديداً للأمن الوطنى بجميع مقوماته "إذا صلح الفكر صلحت العقيدة، بما يترتب على ذلك من صلاح للمنظومة الأمنية والثقافية والأخلاقية وغيرها، وهذه المنظومة مكمله لبعضها ولا يمكن فصل أحد مكوناتها عن الآخر .

ومع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد حرية مطلقة وإنما هناك حرية محكومة بضوابط دينية وأخلاقية واجتماعية ونظامية -فإن الأمن الفكرى ومتطلبات تحقيقه لا تعني فرض وصاية أو حصار من أي نوع على عقول الأفراد، أو منعهم من الإطلاع على الثقافات والعلوم الأخرى- كما يعتقد البعض - وإنما يهدف إلى بناء العقل وحمايته من مما قد يؤدي به إلى الانحراف، ومعالجته وتصحيح ما قد يطرأ عليه من خلل أو اضطراب، وصولاً لمجتمع متماسك قوى.

ومع ما تنتجه تكنولوجيا العصر الخاصة بالاتصال والتواصل، وما تسمح به العلوم الكيمايانية والفيزيائية والرياضية، من إنتاج العديد من وسائل التدمير نجد أن نسبة العنف السلوكى الفردى والجماعى الطارئ والممنظم لم تنتقص، وصفوف الشر تزداد قوة وتنظيماً داخلياً وخارجياً. لذلك سعت المنظمات والهيئات والحكومات المختلفة إلى تحقيق السلم الاجتماعى العام والسلام الدولى، واتخذت كل المحاولات نوعين:

الأول / عسكرياً: من خلال استثمار الطاقات المالية والتكنولوجية العلمية والبشرية لضمان السلم السلوكى الظاهرى، المرئى والمسموع، وهو ما يمارس بالاستراتيجيات الأمنية بالزى العسكرى، رمز القوة الملموسة.

الثانى / تربوياً: من خلال التأثير في ذهن الإنسان وقلبه، وبرمجته فكرياً ووجدانياً على قبول الاختلاف، قبول الآخر غير المتشابه في اللون واللغة أو في الفكر والمعتقد، قبول التعاون، والتفاهم، والتكامل، وتبادل النفع مع احترام الخصوصيات واستقلالية الإرادة.

وبناء على ما سبق ، يتضح أن الأمن التربوي الحاضن الرئيس للأمن الفكرى وتكمن أهمية الأمن التربوي فى أن لكل أمة أفكارها التربوية، النابعة من قيمها وثوابتها العقائدية والفلسفية، والتي تصوغ هويتها وتشكل شخصيتها، فلا تكون عرضة لتغيير عاصف يشنت الملامح تحت ستار التجديد والتطوير ومواكبة العصر.

لذلك فقد حان الوقت لتدخل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بقوة وفاعلية لممارسة دورها في تحسين المجتمع وتحقيق الأمن التربوي لجميع أفرادها باعتبار ذلك مسؤولية تضامنية تنعكس أثارها على الأمن الفكرى للمجتمع، حيث إن الجهود المبذولة في هذا المجال مازالت دون المستوى المأمول.

فبالنظر إلى الجانب التربوي نجد أنه يعبر عن جهود أنتجت مشاريع استغرقت أكثر من اللازم في المستوى النظري وتحتاج إلى تحويل المسار تجاه ما هو تطبيقي، ليتحقق التوازن مع ما يبذل عسكرياً وأمنياً في نفس الاتجاه، لأن ما نرصده من سلوكيات عدوانية وانحرافات تسعى أجهزة الأمن للسيطرة عليها ، هو نتاج لانحرافات فكرية وشعور سلبى قائم على قيم سلبية يؤمن بها الفرد وتؤثر في سلوكه ، ومن ثم فهي تمثل قناعات ذات منشأ تربوي تختلط فيها المعلومات والخبرات الإيجابية بالأفكار السلبية ، ومن هنا يمكن أن يتحول الشر إلى سلوك.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية موضوع الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

١- مواجهة التحديات المعاصرة بما يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وقيم المجتمع وأيدلوجيته، ومتغيرات ومتطلبات العصر.

٣- يأتي البحث تأكيداً على ضرورة الأمن التربوي داخل النظم التعليمية في المجتمع المصري ومن تم تعزيز الامن الفكرى، من منطلق كونهما مطلباً إسلامياً أصيلاً في المجتمع بصفة عامة، وفي الحقل التعليمي بصفة خاصة.

٤- تعدد المستفيدين من الدراسة؛ حيث يتوقع أن يستفيد منها معظم القيادات التعليمية على المستويين الإجرائي والتنفيذي، وكذلك معظم المهتمين بالشئون الإجتماعية والتربوية. الدراسات السابقة:

- دراسة محمد الغول (٢٠١٦) م: (١)

استهدفت الدراسة البحث عن دور المؤسسات الرسمية في تحقيق الأمن الفكرى في المؤسسات التعليمية من خلال الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في أسئلة ثلاثة أهمها ما دور المؤسسة الدينية الرسمية في تحقيق الأمن الفكرى في المؤسسات التعليمية، وقد اعتمد الباحثان في الإجابة على هذه الأسئلة على المنهج الوصفي والتحليل، وقد جاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، تحدثت في المبحث الأول عن مفهوم الأمن الفكرى، أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى أهمية الأمن الفكرى، وضوابط تحقيقه وأسباب اختلاله وعوامل تعزيزه، أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه التأصيل الشرعى لمفهوم الأمن الفكرى، وأما المبحث الرابع فقد تعرضت فيه لدور المؤسسة الدينية ودورها في تحقيق الأمن الفكرى في المؤسسات التعليمية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: أن المؤسسة الدينية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن الفكرى في المؤسسات التعليمية من خلال منحيين هما: الوقائي والعلاجي، وتوصي الدراسة بضرورة تطوير المؤسسات الدينية بما يتواءم مع روح العصر ومستجداته.

- دراسة محمد المرى (٢٠١٦) م: (٢)

استهدفت الدراسة الوقوف على إشكالية «الإدارة الناجحة ودورها في تحقيق الأمن والسلامة بالمؤسسات التعليمية». ويعكس هذا الموضوع أهمية مطلب الأمن والسلامة في إدارة المؤسسات عموماً والمؤسسات التعليمية بصفة خاص، وتم تقسيم هذا العمل إلى خمسة محاور، المحور الأول عن ماهية الأمن والسلامة من حيث المفهوم وحاجة المؤسسات التعليمية للأمن والسلامة، وتناول المحور الثاني تصنيفات الأمن والسلامة بالمؤسسات التعليمية حيث تم التمييز بين الأمن المجتمعي والأمن الجامعي والأمن الثقافي والأمن اللغوي والأمن العلمي وأمن المؤسسات والأمن المعلوماتي وأمن السلامة المدنية، وتناول المحور الثالث دور الإدارة الناجحة في تحقيق الأمن والسلام المجتمعي، أما المحور الرابع فقد خصص للحديث عن تجربة كلية الشرطة بدولة قطر في تحقيق الأمن والسلامة، إذ تناول العديد من الركائز التي تحرص عليها الكلية في هذا المجال ومنها وضع خطة معتمدة للأمن والسلامة بكلية الشرطة وتضمن مادة الدفاع المدني المناهج التعليمية واستخدام التقنيات والنظم الحديثة وكذا تدريس مادتي الإسعافات الأولية وعمليات الشرطة، هذا بالإضافة إلى القيام بأعمال الملاحظة المستمرة لمنشآت الكلية للتأكد من توفر اشتراطات الأمن والسلامة بها، واختتمت الدراسة العلمية بعدد من التوصيات والمقترحات منها أهمية وضع مشروع استراتيجي شامل بشأن الأمن والسلامة بالمؤسسات التعليمية ونشر الوعي وتطوير التدريب ووضع الخطط اللازمة لعمليات الاخلاء ومواجهة المخاطر بالمؤسسات التعليمية.

دراسة يوسف الهويش (٢٠١٦) م: (٣)

استهدفت الدراسة وضع استراتيجية تعليمية لتعزيز الأمن في المؤسسات التعليمية، وتوصلت لإستراتيجية قائمة على محورين رئيسيين :

المحور الأول : المحور التخطيطي ويهتم هذا المحور بالدور الذي يتوقع ان تقوم به وزارة التعليم لتعزيز الأمن داخل جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها من خلال عدد من المحاور الفرعية هي : محور المناهج الدراسية محور البيئة التعليمية محور التدريب محور الشراكة المجتمعية.

المحور الثاني : المحور التطبيقي ويهتم هذا المحور بالدور الذي يتوقع ان يقوم به الممارسون للعملية التعليمية لتعزيز الأمن داخل تلك المؤسسات ويتضح ذلك من خلال محورين فرعيين هما :

أ/ محور الفاعليات التدريسية المستخدمة داخل الصف ومنها : طريقة التعلم التعاوني طريقة لعب الأدوار طريقة حل المشكلات طريقة التعلم الإلكتروني طريقة العصف الذهني

ب/ محور الأنشطة الصفية واللاصفية

وتوصلت الدراسة لعدد من التوصيات منها : ضرورة اهتمام المؤسسات التعليمية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الوعي الأمني ومحاولة معالجة بعض القضايا والمشكلات التي تتعلق بأمن المجتمع والأفراد من خلال وضع الخطط والبرامج الوقائية لحماية الناشئة من الانحراف . تفعيل الأنشطة والمشروعات التي تهتم برعاية الطلاب فكرياً وأخلاقياً وسلوكياً . نشر مفاهيم الثقافة الأمنية داخل المؤسسات التعليمية من خلال المناهج الدراسية. ضرورة اهتمام القائمين بالعمل داخل المؤسسات التعليمية بتبني سياسة الحوار الهادف البناء مع الطلاب للكشف عن أي انحراف في أفكارهم.

- دراسة غانم الشاهين و محمد الكندرى ٢٠١١م: (٤)
استهدفت إلقاء الضوء على الطرح المفاهيمي للعلومة، حيث أوضحت أنه لا يوجد تعريف محدد للعلومة، ذلك أنها تحمل أكثر من معنى، فهناك التعريف للعلومة الناجم عن المعنى الدارج للظاهرة، وهناك محاولات إيجاد تعريف رفيع مجرد للكلمة، مما يترتب على الإبهام المحيط بالكلمة التباساً تشتت، ثم انطلقت الدراسة بعد ذلك إلى التأصيل التاريخي لظاهرة عصر المعلوماتية، مشيرة إلى أنها ظاهرة موضوعية تاريخية وليست مجرد أيديولوجية ذات دلالات مختلفة، وهي ظاهرة حديثة تجاوزت دلالتها حدود العلاقات الدولية العالمية، وتعتبر ظاهرة عصر المعلوماتية أعلى المراحل التي وصل إليها النظام الرأسمالي في عصرنا الراهن.
دراسة أحمد أرناووط ٢٠١١م: (٥)

استهدفت تحديد مقومات الأمن القومي، وتعرف خصائص الأمن القومي، والوقوف على التهديدات التي تواجه الأمن القومي، و من ثم تحديد الإجراءات التي يمكن من خلالها تفعيل دور التعليم العالي في تحقيق الأمن القومي المصري . واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

* غياب الاستراتيجية الواضحة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الأمن القومي.
* معظم الإسهامات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي في تحقيق الأمن القومي في مصر، تتم في إطار مبادرات فردية أو محاولات شخصية من جانب بعض أعضاء هيئة التدريس في العملية التعليمية.

* تدنى مستوى خريجي مؤسسات التعليم العالي في مصر بصفة عامة، في مقابلة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية.

- دراسة عبد الغنى السمان ٢٠١١م: (٦)
استهدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الأمن التربوي، وعلاقته بالفكر التربوي وضروراته، وكذلك تعرف أهم العوامل المجتمعية المؤثرة في تحقيق الأمن التربوي والوقوف على أهم الأسس التي يعتمد عليها . وأيضاً التوصل لأهم التطبيقات التربوية لفلسفة التربية المعاصرة بمصر . ومن ثم وضع استراتيجية مقترحة؛ لتفعيل التطبيقات التربوية لفلسفة التربية المعاصرة في مصر، لتحقيق الأمن التربوي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

* وجود علاقة بين الأمن التربوي والفكر التربوي، وتتمثل في الفلسفة التربوية ، والسياسات التعليمية ، والتبعية التربوية والتسليح التربوي والتميز التربوي، و الأهدار التربوي، و الأنشطة التربوي، والتقصير التربوي، وغيرها من المهددات التربوية ، التي تهدد كيان الأمن التربوي.

* تعرضت الدراسة للعوامل المجتمعية المؤثرة في الأمن التربوي وأهمها " الأمية ، و العوامل الدينية ، و العوامل الجغرافية ، و العوامل الاقتصادية ، و العوامل العلمية والتكنولوجية ، و العوامل الأيديولوجية " .

* كما توصلت الدراسة إلى أسس الأمن التربوي وهي: الأسس الاجتماعية ، و الأسس السياسية ، و الأسس الاقتصادية ، و الأسس الثقافية ، و الأسس الجمالية ، و الأسس التروحية .

- دراسة موفق الشريف ٢٠١١م: (٧)

استهدفت الدراسة إلى توضيح ماهية الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبعد استراتيجي في تحقيقه من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية ، وأشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

* أشارت نتائج الدراسة إلى درجة استجابات عالية بمتوسط حسابي مقداره (٤.٢٥) من حيث قبول أعضاء الهيئة التدريسية المحتوى التأصيلي المتضمن في مجالات وفقرات الدراسة ككل .
* يقر مجتمع الدراسة في جملة دور الأمن التربوي كبعد استراتيجي في تحقيق الأمن الثقافي ، وضعف تحقق المنظومة الثقافية و التربوية من الناحية التطبيقية ، وندرة توفير آليات متبناه من أصحاب القرار قادرة على مواجهة التحديات الأمنية و التنموية الشاملة .

دراسة وليد عرفة ٢٠١٠م: (٨)

استهدفت الدراسة إلى تعرف المعالم المميزة للبعد الحضاري في قيم العمل، وإلقاء الضوء على المعوقات التي تواجه التربية في صناعة التقدم في مصر في ضوء البعد الحضاري في قيم العمل، وكذلك تعرف دور التربية في صناعة التقدم في مصر في ضوء البعد الحضاري في قيم العمل . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها :

* ضعف الاتجاه الإيجابي نحو تلبية الواجب الوطني والعمل التطوعي، وظهر ذلك بوضوح من خلال النسب المنوية والتي تدل على انخفاض حاد في وعى الطلاب وفقدانهم للوعي بأهمية العمل من أجل تحقيق النهضة الحضارية المأمولة في المجتمع .

* تدني روح الوطنية لدى معظم الطلاب مما يؤدي إلى عدم المنافسة في تمييز الأداء في مجالات العمل المختلفة مما يؤدي إلى استمرار العمل في شكله الروتيني .

* المناخ المدرسي لا يشجع على تنمية الاتجاهات الإيجابية التي تخدم الفرد والمجتمع، وندرة تشجيع الطلاب على ممارسة حقوقهم التعليمية بوعي ومسئولية ، وضعف تهيئة الطلاب للمشاركة في الخدمات التطوعية ، وضعف تمكين الطلاب من تبني رؤى فكرية ملائمة لمعنى الحياة الوطنية

دراسة أحمد الشناوي ٢٠٠٨م: (٩)

سعت إلى تحليل مفهوم الأمن الخلفي وما يرتبط به من مفاهيم، وكذلك تحديد العلاقة بين تحديات عصر المعلوماتية و الأمن الخلفي، والتوصل إلى رؤية تربوية مقترحة لتحقيق الأمن الخلفي لدى الأطفال والشباب، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وحددت أهم التهديدات التي تواجه الأمن الخلفي وهي انتشار الأمية ، حرية التفكير والتعبير، الثورة التكنولوجية وسرعة الاتصالات، التقدم العلمي و الانفجار المعرفي، المنافسة في العملية الإعلامية ، الثقافة الاستهلاكية ، اتساع رقعة التعليم والتعلم، عولمة الثقافة وتهميش الثقافة الوطنية ، اختراق التعليم وخصصته.

دراسة صلاح السيد ٢٠٠٥م: (١٠)

استهدفت تعرف طبيعة عصر المعلوماتية وأثارها السلبية على ثقافة المجتمع العربي، والوقوف على موقف الإسلام والمفكرين المسلمين من عصر المعلوماتية ، وكذلك تعرف المخاطر والتحديات التي تواجه المجتمع العربي من آثار عصر المعلوماتية و دور المعلم في تلافى آثار عصر المعلوماتية السلبية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في أسلوبه المسحي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها :

- * إن عصر المعلوماتية يمكن أن تؤدي إلى صراع بين المحافظة على التراث والجذور الثقافية المحلية، والتحول نحو العالمية في الوقت ذاته، وقد تسبب في تهميش بعض مجتمعات العالم.
- * أدت عصر المعلوماتية إلى سحق هوية الشخصية الوطنية المحلية، وسحق الثقافة والحضارة الوطنية ، والسيطرة على الموارد المحلية وفرض الوصاية الأجنبية والأذلال.
- * أما في الجانب الاجتماعي تمكن عصر المعلوماتية من أن تجبر الدول الفقيرة أو النامية على تقليص برامج الرعاية الاجتماعية مما ينجم عنه تخلخل النسيج الاجتماعي، وفي الجانب الثقافي، فإن الثقافة الجديدة تقوم بالغزو الفكري الذي يعني قهر الثقافة الأقوى للثقافة الأضعف.

دراسة فهدالسلطان ٢٠٠٤م: (١١)

استهدفت تقديم تصور مقترح عن أولويات التجديد التربوي للمدرسة في ظل التحديات التي يفرضها نظام عصر المعلوماتية ، و التي يجب أن تركز على ركيزتين أساسيتين هما : التجديد المعرفي، والتجديد التقني والتكنولوجي. كما قدمت الدراسة بعض المقترحات حول تشجيع المعلمين على الابتكار والتجديد في عمليات التعلم والتعليم، وتوفير البرامج التدريسية التي تساعد على التحول من كونهم ناقلين للمعرفة إلى مشاركين ومطورين لها، قادرين على التفاعل المستمر مع تحولاتها، كما دعت الدراسة إلى إعطاء مزيد من الصلاحيات والمرونة للمدارس في الجوانب المالية و الإدارية و إلى تقليل النزعة المركزية لإدارات التعليم، وتشجيع المدارس لإقامة برامج تتعلق بإدخال التقنية وأنظمة المعلومات.

دراسة أحمد الزكي ٢٠٠٣م: (١٢)

استهدفت الدراسة إلى إعداد إطار نظري، حول مفهوم الأمن القومي ومقوماته وعناصره ومستوياته، ومحاولة تعرف أهم التحديات الداخلية التي تهدد الأمن القومي في مصر، وكذلك تحليل مفهوم الاستراتيجية التربوية ، وعرض الدراسات المستقبلية وأساليبها، وخصوصا أسلوب دلفي (Delphi) المستخدم في الدراسة الميدانية. واستخدمت الدراسة الحالية منهج البحث الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها : أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والمنظومة التربوية ، التي تعد دعامة أساسية من أهم دعائم الأمن القومي . خلصت الدراسة من خلال الإطارين النظري والميداني، إلي تصميم استراتيجية تربوية مستقبلية؛ لمواجهة التحديات الداخلية للأمن القومي في مصر، تتكون من العناصر التالية:

أ. فلسفة الاستراتيجية.
ب. أهداف الاستراتيجية .

جـ. الملامح الأساسية للاستراتيجية . د. مبادئ الاستراتيجية .
 هـ. أسس الاستراتيجية ومرتكزاتها. و. عناصر الاستراتيجية :
 ى . المعنيون بتنفيذ الاستراتيجية وتقويمها.

دراسة السيد الخميسى ٢٠٠١م: (١٣)

استهدفت الدراسة التعرف على كيفية مراجعة التربية العربية لفلسفتها وأهدافها حتى تكون مؤهلة لمواجهة تحديات عصر المعلوماتية في إطار الخصوصية الثقافية والتوجهات المستقبلية . وتؤكد الدراسة على عدد من الغايات التي لا بد أن تفي بها التربية وهي: إكساب المعرفة ، التكيف مع المجتمع، تنمية الذات والقدرات الشخصية وأضاف عصر المعلومات بعداً تربوياً آخر وهو: ضرورة إعداد إنسان العصر لمواجهة مطالب الحياة ، كما تناقش الدراسة مدى استيعاب التربية المعاصرة هذه الغاية المستحدثة وتضمينها في فلسفتها حتى تكون هادياً ومرشداً في سياستها وخطتها.

دراسة Burbules and Torres ٢٠٠٠م: (١٤)

استندت إلى تحليل كتابات مجموعة من المؤلفين العالميين . وهدفت لمناقشة كيفية تأثير عصر المعلوماتية على سياسة تعليم الدول القومية في العالم، ومن أهم النقاط المتعلقة بالدراسة الحالية أن التعليم من أجل الحياة في عالم كوني يعمل على توسيع المجتمع متخطياً حدود الأسرة و الأقليم أو المنطقة والوطن إلى مجتمعات الانتماء المحتملة المتعددة والمشتتة والمؤقتة والمتغيرة . وقد مثلت الأسرة والمواطنة والعمل المصادر الأساسية للهوية في تربية التنوير لكنها تصبح أكثر عرضة للزوال ومهددة بواسطة الحراك الطوعي أو القسري والتنافس مع المصادر الأخرى. تعقيب عام على الدراسات السابقة :

بعد العرض السابق لعدد من الدراسات و الأدبيات السابقة العربية منها و الأجنبية، ذات الصلة بشكل مباشر وشكل غير مباشر بموضوع البحث، اتضح أن التحديات التعليمية والحاجة للأمن التربوى هما ظاهرتان عالميتان، ولا تقتصران على المستوى المحلى فقط، وتبين للباحث أن معظم هذه الدراسات تناولت دور الأمن التربوى في إحداث نقلة نوعية في المجتمع تنتج التنمية الشاملة داخله.

لذا تهتم هذه الدراسة ، بالوقوف على الأنعكاسات الأيجابية والسلبية للفلسفة التعليمية على الأمن الفكرى بما يخدم توجهات السياسات التربوية المعاصرة للمنظومة التعليمية داخل جمهورية مصر العربية ، من خلال تعرف التحديات التعليمية الداخلية والخارجية ، للحد من الأنعكاسات السلبية لها على الأمن التربوى بصفة عامة و الأمن الفكرى بشكل خاص.

أما بالنسبة للمناهج المستخدمة في تلك الدراسات السابقة ، فقد لوحظ أن معظم هذه الدراسات استخدمت المنهج الوصفى بشقيه المسحي والتحليلي. وسوف تستفيد الدراسة من خلال العرض السابق فيما يلي:

- صياغة مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها وتساولاتها من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

- الاستفادة من المناهج المستخدمة في هذه الدراسات والتي أرشدت الباحثين إلى اختيار المنهج الوصفي التحليلي.

- التعرف على التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على المنظومة التعليمية، سواء على المستوى الإجرائي أو المستوى التنفيذي ويمثل عائقاً نحو تحقيق الأمن التربوي المصري. مشكلة الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

تحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تعزيز الأمن الفكري داخل المؤسسات التعليمية من خلال مدخل الأمن التربوي ؟
ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

١. ما مفهوم الأمن الفكري وعلاقته بالأمن التربوي ؟
٢. ما أهم المظاهر والممارسات الداخلية المهتدة للأمن التربوي المصري والمأثرة على الأمن الفكري؟
٣. ما أهم المظاهر والممارسات الخارجية المهتدة للأمن التربوي المصري والمأثرة على الأمن الفكري ؟
٤. ما أهم آليات تعزيز الأمن الفكري داخل المؤسسات التعليمية كأحد دعائم الأمن التربوي؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على مفهوم الأمن الفكري وعلاقته بالأمن التربوي.
٢. الوقوف على أهم المظاهر والممارسات الداخلية المهتدة للأمن التربوي المصري وتأثيرها على الأمن الفكري.
٣. الوقوف على أهم المظاهر والممارسات الخارجية المهتدة للأمن التربوي المصري وتأثيرها على الأمن الفكري.
٤. الوصول إلى آليات لتعزيز الامن الفكري داخل المؤسسات التعليمية كأحد دعائم الامن التربوي.

حدود الدراسة:

يلتزم الباحثان في الدراسة الحالية بتوضيح مفهوم الأمن الفكري وعلاقته بالأمن التربوي وتحدياته، وتوضيح مرتكزات الأمن التربوي داخل النظم التعليمية وتأثيرها على الأمن الفكري، وملامح التغيرات المعاصرة وتأثيراتها على الأمن الفكري بالمؤسسات التعليمية، من خلال الدراسة النظرية التحليلية.

نوع ومنهج الدراسة :

يستخدم البحث الحالي، منهج البحث الوصفي في جانبه المكتبي والوثائقي، لملاءمته لطبيعة البحث حيث يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويوضح خصائصها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى^(١٥) بقصد استخدام البيانات لوضع خطط أكثر ذكاءً، لتحسين الأوضاع الاجتماعية والتربوية.

مصطلحات الدراسة:

الأمن التربوي Educational Security:

يتبنى البحث مفهوم الأمن التربوي على أنه " تأمين النظم والكيانات والبرامج التربوية ضد أية أخطار تهددها داخلياً وخارجياً، وضمان المحافظة على استقرارها وتطورها، بما يمكنها من تحقيق أهدافها على صعيد الفرد والجماعة وبما يحمي خصوصية الدولة ويدعم استقلال إرادتها".

الأمن الفكري Security intellectual:

يتبنى البحث مفهوم الأمن الفكري على أنه "حماية وصيانة الهوية الثقافية من الاختراق من جهات خارجية، من خلال الحفاظ على الوعي من الاحتواء الخارجي وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف.

الإطار النظري

أولاً : مفهوم الأمن الفكري وعلاقته بالأمن التربوي:

على الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استخدامه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب ، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " ، بينما يرى (روبرت مكنمارا) - وزير الدفاع الأمريكي الأسبق - في كتابه (جوهر الأمن) بأن : " الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل" (١٦)

ولذلك نجد أن الأمن الفكري هو أحد أجزاء الأمن العام للدولة فيعرف الأمن الفكري هو شعور المجتمع بأن منظومته الفكرية ونظامه القيمي الذي ينظم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع ليس في موضع تهديد من فكر متطرف وافد، أو من ثقافة أجنبية مشبوهة، تشوه استيعاب الفرد للأمور الدينية أو السياسية أو الاجتماعية." (١٧). وبالنظر للتعريف السابق نجد أن الأمن الفكري وثيق الصلة بالأمن التربوي والذي يعرفه (سعيد إسماعيل علي) بأنه: " تعبير عن قدرة الأمة من خلال نظامها التربوي على حماية الكيان الذاتي العربي ونظام القيم العربية الثابتة ، المادية والمعنوية ، من خلال منظومة من الوسائل التربوية والثقافية ، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر، خارج الحدود المتمثل في(الغزو الثقافي) أو داخل الحدود المتمثل في مظاهر التخلف، وتوفر المناخ الفكري والاجتماعي السليم تشريعاً وتنظيماً وممارسة مما يسهم في إيجاد الانسان العربي القادر على الإبداع وتجاوز الواقع سعياً إلى مستقبل أفضل". (١٨) ومما سبق يتضح أن الأمن التربوي يعد الحاضن الرئيس للأمن الفكري.

ويرى بعض الباحثين أن أهمية الأمن الفكري ومدى الحاجة إليه تعود إلى اعتبارات متعددة منها ما يلي: (١٩)

- ١- إن الأمن الفكري حماية لأهم المكتسبات وأعظم الضروريات : دين الأمة وعقيدتها وحماية الأمن من هذا الجانب ضرورة كبرى، وهو حماية لوجودها وما تتميز به عن غيرها من الأمم.
- ٢- إن اختلال الأمن الفكري يؤدي إلى اختلال الأمن في الجوانب الجنائية والاقتصادية وغيرها فكثيراً ما يكون القتل وسفك الدماء وانتهاك الأعراض نتاج أفكار خارجة ومتطرفة.

٣- إن الضرر المتوقع من الإخلال بالأمن الجنائي أو انتهاك الأموال والأعراض في معظمه محدود بمن وقع عليه الجرم أما ضرر الإخلال بالأمن الفكري فإنه يتعدى إلى كل شرائح المجتمع على اختلاف مستوياتها.

٤ - إن منافذ الغزو الفكري أوسع من أن تغلق، فهو يحتاج إلى حراسة كل عقل وحمايته من الاختراق.

ويمكن الوقوف على الآثار الإيجابية المترتبة على تحقيق الأمن الفكري إذ اعرفت درجة الخطورة التي يمثلها فقدان هذا الأمن على الفرد والمجتمع والدولة والأمة كلها، فما يشهده العالم في العصر الحالي من إرهاب وتدمير وإخلال بالأمن بصورة المختلفة ما هو إلا نتيجة حتمية لفقدان الأمن الفكري أو اختلاله، ولاشك أن ثمار تحقيق الأمن الفكري تتجاوز ما يمكن أن يجنيه المجتمع مما سواه من مجالات الأمن الأخرى، وذلك نظراً لارتباط الأمن الفكري بجميع المجالات الأخرى للمجتمع ويلعب الإعلام دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الفكري من خلال نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة ومن خلال مخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم والارتقاء بمستوى الرأي والتفكير. (٢٠)

والشكل التالي يوضح الموقع الاستراتيجي لإدارة الأمن التربوي وعلاقتها بالأمن الفكري*:



يتضح من الشكل السابق أن فلسفة الأمن التربوي تخص حقلاً جديداً مشتركاً جامعاً بين الحقل الخاص بالأفكار والقيم والحقل الأمني الشرطي الخاص بالسلوكيات ، فإن محطة الأمن التربوي لا تهتم بالكم المعلوماتي في التربية ، بقدر ما يسعى مؤسسها توفير آليات لتحقيق القيم التربوية ، لأن المشكلة ليست في القيم النبيلة ولكنها في طرق تبليغها، لذلك فمكانة ومركز الأمن التربوي ، تدور في حقل تربوي منهجي مواز للحقل التربوي الكمي.

ثانياً: أهم المظاهر والممارسات الداخلية المهددة للأمن التربوي المصري وتأثيرها على الأمن الفكري :

تشكل العوامل السياسية الأيديولوجية الإطار الفكري الذي يضع الأساس لنظام سياسي واجتماعي معين ويمكن اشتقاق أي سياسة تعليمية من الفكر السياسي القائم و الذي يعبر عن الأغراض السياسية والتي يؤكد عليها النظام السياسي القائم فالنظام التعليمي هو أحد أدلة التنمية السياسية وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب شعبيته. (٢١)

* إعداد الباحثان.

ولقد اتسمت عملية صنع السياسة التعليمية في مصر بمجموعة من الخصائص والسمات التي أثرت على قدرة النظام التعليمي وهي:

١- مركزية السلطة ومركزية التخطيط:

كتب احمد نجيب الهلالي في تقرير إصلاح التعليم في مصر عام ١٩٣٥ أن أساس العلة يكمن في السلطة المركزية المسنولة عن التعليم فقد تركزت في شخصية الوزير كلما يختص به التعليم وأصبحت المدارس صورة مكرره متشابهة وانعدم الطابع الذي ينبغى أن تطبع به كل مدرسة وفقاً لظروف بيئتها. (٢٢)

وذلك يعني أن مركزية السلطة ليست وليدة هذه الفترة بل إن لها عقوداً طويلة في ديوان عام الوزارة فالتغيير لن يتم في وقت يسير كما أن مركزية التخطيط تقتضي حصر السلطة والقيادة في الوزارة لا تساعد على نمو روح النقد المُجدي والشعور بالمسئولية في الأقاليم والمحليات وهما ميدان يتعين توافرها لتنفيذ خطط التعليم وبرامجه. (٢٣)

فالاتجاهات الحالية نحو اللامركزية في التخطيط في مجال التعليم قاصرة وغير كافية لأن المدارس مازالت تخضع في تسيير أمورها للمديرية التعليمية في المحافظة والوزارة المركزية في العاصمة فالانتقال من نظام مركزية السلطة إلى نظام لامركزية التخطيط يتطلب إعادة تنظيم الوزارة ومديريات التعليم في المحافظات بصورة تسمح بتداول السلطة لتحقيق الصالح العام والخروج من أزمة التعليم. (٢٤)

ويعني ذلك أن صياغة السياسة التعليمية وصنع القرار التربوي يرتبط بالنظام السياسي وبصفة خاصة رئاسة الجمهورية حيث لعبت رئاسة الدولة دوراً مركزياً في إدارة المجتمع المصري عبر مراحل التاريخ حيث أن الضعف والقصور في صياغة السياسة التعليمية وديمقراطية القرار التربوي تعود إلى الديمقراطية السياسية في مصر لسيطرة مركزية جهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية والحزب المسيطر على هذا الجهاز ظلّه وحزب الأغلبية وأدى ذلك كله إلى مركزية صياغة السياسة التعليمية وكذلك القرار التربوي. فقد كان رئيس الجمهورية يتمتع بقدر كبير من السلطات التشريعية بالإضافة إلى سلطته التنفيذية أما بالنسبة لمجلس النواب فهو يرسم صياغة وتشريع القوانين التعليمية كما يقوم بالرقابة على تنفيذ هذه القوانين وبذلك يتولى مجلس النواب سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة في الدولة وإقرار الخطة والموازنة العامة للدولة وإقرار أعمال السلطة التنفيذية. (٢٥)

وبذلك يتضح أن رئيس الدولة المتحكم في السلطة التنفيذية بالإضافة إلى السلطة التشريعية وهو الذي يضع السياسة العامة للدولة مع مجلس الوزراء ويشترك في صنع السياسة العامة ومن ضمنها السياسة التعليمية والتوجهات الصادرة من رئيس الدولة لوزارة التعليم يقوم الوزير بتنفيذها مما يستوجب مركزية السلطة حتى لا تحيد اللامركزية عن الأهداف المرسومة لسياسة التعليم كما أنه في تلك الفترة يشير الواقع إلى الفجوة بين النصوص التشريعية المنظمة والواقع الفعلي مما يجعل اتجاه السياسة التعليمية نحو الأخذ باللامركزية وتفويض السلطات التعليمية المحلية غير محقق بصورة فعلية في الممارسات المحلية .

٢- غياب سياسة المؤسسة في إدارة التعليم:

ويعني ذلك أنها سياسة فردية في أغلب الأحيان فالوزير هو الذي يقف على قمة السلطة التعليمية وينفرد بصنع السياسات واتخاذ القرارات على الرغم من التصريح بعكس ذلك فمراجعة الوثائق والقوانين التعليمية المسنولة عن صنع السياسية التعليمية واتخاذ القرارات في واقع الأمر شكلية إذ لا يخلو نص القانون من جملة بسيطة يجعل الأمر في نهاية المطاف منوطاً بموافقة الوزير أو وكلاء الوزارة أو مدير المديرية. (٢٦)

وحقيقة الأمر أن النصوص القانونية أعطت الكثير من المسؤولين الإداريين في العملية التعليمية سلطة المشاركة في صنع القرار ولكنهم لا يقولون ما ينبغي أن يقال بقدر ما هو دائماً تعبير عما يريد أن يفعل المسنول في الواقع وذلك حرصاً منهم على البقاء في مناصبهم وإلا سيتم إقصاؤهم من مناصبهم ويأتي من يقوم بتنفيذ ما يريد المسنول دون نقاش أو طرح بينما في النظم الديمقراطية تؤدي سياسة المؤسسات الدور المنوط بها ولا ينفرد الوزير بصنع السياسات واتخاذ القرارات لأن أي وزير مهما بلغت قدراته لا يملك أن يعمل إلا وفقاً للسياسات المخططة مسبقاً. (٢٧)

بذلك يتضح أن سياسة التعليم في مصر تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي السليم الذي يهدف إلى إصلاح العملية التعليمية بكافة أركانها وتتم في صورة خطوات إجرائية متتالية بحيث عندما يأتي وزير جديد يبدأ من حيث انتهى الوزير السابق حتى تكمل الخطة أما ما يحدث في مصر عندما يأتي وزير جديد يبدأ بسياسة جديدة يحاول الظهور من خلالها دون الالتفات إلى مصير العملية التعليمية حيث يعصف تماماً بجهود السابقين. (٢٨)

وبذلك يتضح أن التغيرات الوزارية تؤثر على كافة مخرجات العملية التعليمية لأنها تعكس أسلوب إدارة الأزمات أكثر من اتباعها استراتيجية مستقرة واضحة الأهداف والوسائل بحيث يأتي كل وزير جديد ليكمل مسيرة من سبق في السياسة التعليمية أي حلقات مترابطة من أجل النهوض بالعملية التعليمية كما يحدث في النظم الديمقراطية .

٣- ضعف استقرار السياسة التعليمية تضار بالقرارات:

من السمات الملحوظة بصنع القرار التربوي عدم استقرار السياسة التعليمية ويرتبط ذلك بالتغيرات الوزارية المتتالية وقد تعرضت مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠ إلى عدة سياسات لا سياسة واحدة فسياسة التعليم في مصر تغيرت خلال عشرين عام ثمان مرات فصار التغير الحادث في السياسة التعليمية مرتبطاً بشخص وزير التعليم لا بمؤسسة ، ففي عام ١٩٨١ صدر قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ونصت المادة الخامسة عشر على ضم سنوات الإلزام لتشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية معاً لتشكلاً مرحلة التعليم الأساسي بناءً على صدور القانون فأصبحت سنوات الإلزام تسع سنوات ولكن مع بداية ١٩٨٨ ظهرت بعض التصريحات لوزير التعليم آنذاك بالاتجاه نحو تخفيض السلم التعليمي لأسباب عديدة كان من أهمها البعد الاقتصادي حيث صدر القانون رقم ٢٣ لعام ١٩٨٨ المتضمن إلغاء الصف السادس الابتدائي الإلزامي وهي المادة الرابعة من التعليم الأساسي. (٢٩)

حيث رأت اللجنة أن الحل الوحيد لإنقاذ التعليم الأساسي في مصر من تعدد الفترات وهو إلغاء السنة السادسة وظهر ذلك في المذكرة الإيضاحية لوزارة التربية والتعليم وكانت التوصيات للمؤتمر القومي في يوليو ١٩٨٧ وتقرير لجنة التعليم عام ١٩٨٨ على تعديل المادة الرابعة من قانون التعليم قبل الجامعي والتي تقضي بأن مدة التعليم الأساسي تسع سنوات، وقررت هذه اللجنة جعل هذه المدة ثماني سنوات.(٣٠)

وهناك مثال آخر لافتقار السياسة التعليمية لعامل الاستقرار والتغيرات الكثيرة التي حدثت لنظام الدراسة في هذه المرحلة ففي التسعينات صدر قانون الثانوية العامة الجديد رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ بشأن امتحانات الثانوية العامة وإنه من حق الطالب دخول الامتحان أربع مرات في المادة الواحدة في شهري مايو وأغسطس من كل عام ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٩٩٠م بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (١٤١٤) لسنة ١٩٩٤ وقد ألغى نظام التحسين والاستعاضة عنه بدخول الطالب دور ثاني في مادتين فقط لعدم استقرار السياسة التعليمية في الثانوية العامة يجعل الطالب يشعر بعدم القدرة على توقع ما سيكون عليه الحال فيما بعد.(٣١)

فقد تغير نظام الثانوية العامة في العقدين الأخيرين أكثر من مرة من نظام التحسين في المواد لأكثر من مرة حيث تم تحويل الثانوية العامة من سنة واحدة قسم أدبي وعلمي إلى عامين الصف الثاني والثالث ونظام تقسيم المواد حيث يتم التغيير بدون إجراء دراسات علمية لمدى مناسبة تلك التغيرات حيث أنت ضار بالقرارات يدفع ثمنها الطلاب وأولياء الأمور من دروس خصوصية عامين بدلا من عام ثم أن ذلك النظام أفرز مجاميع كبيرة مع ارتفاع الحد الأدنى للقبول بكليات القمة ثم صدر مؤخراً قانون يجعل الثانوية العامة عاماً واحداً كما كانت من قبل.

ويتضح من الأمثلة السابقة عدم استقرار السياسة التعليمية وتضار بالرأي والقرار حول موضوع حيوي مثل عدد سنوات الإلزام في مرحلة التعليم الأساسي أو التغيير غير المدروس في الثانوية العامة ، فلقد أثبت نظام الثانوية الجديد أنه كارثة أحاطت بالتعليم في مصر فقد حول العملية التعليمية إلى عملية استعداد مستمر لأداء الامتحانات بما في ذلك التحسين على مدى أربعة وعشرين شهراً ولعل خير دليل على فشل هذا النظام المجاميع الخيالية التي حصل عليها الطلبة وعجز الطالب الذي حصل على أقل من ٩٧,٩٥% من الالتحاق بكلية الطب.(٣٢)

فما سبق الإشارة إليه يدل على فوقية القرارات وسمو القيادة السياسية على المؤسسات فتأتي القرارات والقوانين غير معبرة عن الرأي العام ولا حتى الوزير بقدر ما تكون معبرة عن إدارة القيادة السياسية ورغبتها، ف السياسة التعليمية تسير في ضوء الخطوط العريضة التي ترسمها القيادة السياسية العليا والقرارات التي تتخذ ليست قارات تربوية فقط بل أحياناً تكون سياسية ومن هنا فقدت الديمقراطية معناها وأصبحت جوفاء.

٤- دور جماعات المصالح في الضغط على صانعي القرار:

منذ بداية الثمانينات وضح موقف جمعية رجال الأعمال-الغرفة التجارية الأمريكية -اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال فالانفتاح الاقتصادي أدى إلى ظهور مراكز للقوة الاجتماعية والتي تكونت في فترة السبعينات حيث تغير البناء الاجتماعي الطبقي نظراً لأن القوة السياسية مرتبطة

بالقوة الاقتصادية واستطاعت جماعات المصالح أن تترجم القوى الاقتصادية إلى قوى اجتماعية (٣٣).

ولقد استطاعت جمعية الأعمال المصرية والغرفة التجارية الأمريكية زيادة فاعليتها في النظام السياسي المصري بأنها تضم أصحاب الثروة والكثير منهم مارس من قبل العمل السياسي فمنهم الوزراء ورؤساء الوزارات مما أدى إلى امتلاكهم النفوذ إلى جانب الثروة كما أن بين أعضائها تجانس وتماسك داخلي وتفاهم لبلورة مصالح محدودة واضحة ولذلك تتمتع بمهارات في إقامة العلاقة بين أجهزة ومؤسسات الدولة مما مكنها من تحقيق نجاح و تأثير كبير على أجهزة الدولة كما أنها مستقلة عن السلطة وتتميز بعلاقات متميزة مع المؤسسات الأجنبية التمويلية المانحة مثل هيئة المعونة الأمريكية كما أن هنا كعلاقة متميزة بين جمعية رجال الأعمال والغرفة التجارية الأمريكية. (٣٤)

وبذلك يتضح أن تلك الجمعيات تمتعت بقدر من التنظيم استطاعت حشد أكبر قدر من التأثير والنفوذ والتأثير على صانعي القرار في مصر بل واستعانت بها الحكومة لصناعة السياسة الاقتصادية ، ولقد عاشت مصر حالة من التبعية الاقتصادية في فترة الثمانينات فكانت إحدى التحديات الرئيسية للنظام الحاكم وضع سياسات لمواجهة تدني معدلات النمو الاقتصادي وبالطبع كان لكل من الفئات الطفيلية وجماعات الضغط من رجال الأعمال دورها لتمثلاً لضغوطاً من الداخل والخارج نحو الإسراع لبدء حركة الإصلاح الاقتصادية. (٣٥)

فقد حرصت الحكومة على إصدار القوانين تتفق مع رغبات جماعات الضغط من رجال الأعمال وقد أثرت في صنع القرار وتغيرت من المشاركة المباشرة في توجيه الأحداث وصياغة السياسات والتشريعات لحماية مصلحتها، فقد استطاعت تلك الجماعة دعوة الدولة لكافة القطاعات للمشاركة في رسم السياسة التعليمية خلال تلك الفترة حيث اتفقت جماعات رجال الأعمال على خفض ميزانية الإنفاق على التعليم باعتباره من القطاعات الخدمية وذلك ما سمح بمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار التعليمي الأمر الذي يؤدي إلى التفاوت بين نوعيات التعليم العام والخاص حيث تدخل رجال الأعمال باعتبارهم جزءاً من العملية التعليمية وقد بدأ ذلك في فترة التسعينات حيث كانت السياسة التعليمية أكثر صراحة في إعلان موقفها تجاه مشاركة القطاع الخاص فقد أتيح لتلك الجماعات والجمعيات غير الحكومية الاستثمار في التعليم بإمكاناتها الكبيرة ومن هنا أصبحت بداية للجماعات الخاصة والتوسع الكبير في إنشاء المدارس الخاصة والتميز والأجنبية (٣٦).

٥- ضعف دور المؤسسات التربوية في صنع القرار التعليمي:

من المؤسسات الرسمية التي يفترض أن تؤدي دوراً في عملية صنع السياسة التعليمية وإصدار قرارات تربوية ملزمة مجالس التعليم مثل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي والمجلس الأعلى للتعليم الجامعي كل منها يختص بمرحلة إلا أن الآراء التي يتم التوصل إليها تصبح مقترحات أو توصيات قد يأخذ بها وزير التعليم أو يتجاهلها وعلى سبيل المثال المجلس القومي للتعليم قبل

الجامعي في عام ١٩٧٤ رأى أهمية إصدار تشريع لتحقيق استيعاب كامل للأطفال في سن الإلزام وهو توجه يصعب تنفيذه في ظل أزمة التعليم الراهنة. (٣٧)

وهناك العديد من المؤسسات يمكن أن تلعب دوراً في عملية صنع القرار التربوي فنقابة المعلمين ونوادي أعضاء هيئة التدريس واتحادات الطلاب والجمعيات الأهلية لها دور فعال ومؤثر في المشاركة في صنع القرار في النظم الديمقراطية ولكن في مصر دورهم هامشي فلا تستطيع الاقتراب من مراكز صنع القرار و لأنها قرارات فوقية، فنقابة المعلمين في مصر ليس لها أي صدى أو دور تجاه العديد من المشكلات التعليمية. (٧٦)

وتعد المشاركة المجتمعية في التعليم ركيزة أساسية في دعم وتحسين العملية التعليمية وزيادة فاعلية مؤسساته ويمكنها تحقيق هدفها الذي تسعى إليه كما أنها صياغة جديدة للعلاقة بين المدرسة والمجتمع تتواصل فيه مسئولية الدولة مع مسئولية أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام من أجل إصلاح التعليم وتطوير نظمه. (٣٩)

ولكن الواقع يشير إلى هامشية الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات في صياغة السياسة التعليمية أو القيام باستراتيجية تنموية من أجل العملية التعليمية على الرغم من أن تلك المؤسسات تقوم بدور فعال في أغلب دول العالم من حيث الإسهامات في كافة مجالات التعليم وسد احتياجات التعليم وتطويره وعدم الاعتماد على الحكومات فقط.

مما سبق نجد أنه يوجد العديد من الممارسات والمظاهر السلبية التي كانت سببا في بعض الاختراقات للأمن التربوي المصرى وهو ما كان له بالغ الأثر في ظهور انحرافات فكرية داخل المؤسسات التعليمية نتيجة للتهميش الاجتماعي وضعف التسليح التربوي وزيادة الهدر التربوي ونقص الميزانيات والموارد المخصصة للتعليم وتضارب السياسات والقرارات، وانفصال النظام التعليمي لفترات عن احتياجات سوق العمل.

ثالثاً: أهم المظاهر والممارسات الخارجية المهددة للأمن التربوي المصرى وتأثيرها على الأمن الفكرى:

إن الثورات العلمية ليست من نتاج عصر المعلوماتية ولكنها من تطور النتائج العلمية التي ترتبت على الثورة الصناعية ، ولقد استفاد عصر المعلوماتية من تلك المنجزات العلمية والتقنية ، و التي ساهمت في سرعة نشر الأفكار ، وخاصة بما تملكه من تقدم في مجال الاتصالات ونقل المعلومات، وأدى ذلك إلى ظهور بعض المظاهر والممارسات الخارجية التي أثرت على الأمن التربوي وهي أشكال السيطرة والهيمنة على العديد من شعوب العالم، متمثلة في فرض نماذج اقتصادية وثقافية وسياسية .

١- فرض النموذج الاقتصادي :

بالترزامن مع عصر المعلوماتية ظهرت حركات اقتصادية ، تهدف إلى سوق عالمية وهي التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي وفقا لنظريات التكامل والاعتماد والتبادل الدولي القائمة علي توزيع وتسويق الفائض، وليس للاستهلاك المحلي فحسب، فهي سوق تنافسية ولا وجود فيها للمنظومة المحلية أو الإقليمية ؛فيها تتحدد أسعار كل شئ وفقا للمتغيرات العالمية ، والنتيجة الحتمية لهذه

السوق هي انهيار الاقتصاديات غير القادرة علي المنافسة (٤٠) ، وهذه السوق تشد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلي سوق العمل ورأس المال . (٤١)
إن صورة النظام الإقتصادي الذي يشهده عصر المعلوماتية ويفرضه علي دول العالم كافة هو نظام السوق الحر من كل القيود، و من ثم ترتب علي هذا النموذج الإقتصادي ما يأتي:
وجود حرب حقيقية لتدمير اقتصاديات الدول النامية التي مازالت تحتمي وراء حواجز الحماية الاقتصادية والجمركية في محاولة للنمو المستقل. (٤٢)

ب - مع التحول الاقتصادي تصاعدت أزمة المديونية في الدول النامية ، مما ساعد علي تدخل المنظمات الدولية الاقتصادية في رسم السياسات الاقتصادية التنموية في عدد من هذه الدول. (٤٣)
ج- تراجع الدول عن المكاسب الاجتماعية القديمة ، وتدهور القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية ، وازدياد نسب البطالة والفقير. (٤٤)

أما عن تأثيرات هذا النموذج الاقتصادي، أو ما يسمى بعولمة الاقتصاد في مصر، بحسب أن أول معالم عصر المعلوماتية التي استجابت لها مصر كانت العولمة الاقتصادية تتمثل في:
أن استجابة مصر لمبدأ تحرير التجارة الخارجية أدى إلي زيادة الواردات بمعدلات مرتفعة ، خصوصا منذ عام ١٩٩٦ ، في الوقت الذي لم يبذل فيه جهد كاف لزيادة الصادرات، وكانت النتيجة ما يعاينيه الاقتصاد المصري من تزايد العجز في الميزان التجاري، ففي عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ زادت واردات مصر بما يعادل ٢٣ % عن العام السابق، وانخفضت الصادرات في الفترة نفسها بما يعادل ١٩ %، مما ساهم في عجز ميزان المدفوعات المصري وبالتالي انخفاض سعر الجنية المصري. (٤٥)

وأكدت بعض الدراسات أنه "نتج عن الحالة الاقتصادية لفترة إعادة الهيكلة ، وما تبعها من خصخصة المشروعات إلي ارتفاع معدل البطالة لإجمالي قوة العمل من ٣,٢ % عام ١٩٦٠ ليصل إلي ١٥ % عام ١٩٩٠. (٤٦)

٢- فرض النموذج الثقافي:

يحاول عصر المعلوماتية فرض نموذج ثقافي علي المجتمعات، وهو بذلك يريد أن يطمس ظاهرة التمايز الثقافي التي عايشتها البشرية علي مر تاريخها، علما بأن "الثقافة بناء حضاري إنساني يقوم علي نظام متميز ونسق خاص للقيم الاجتماعية والمفاهيم الفكرية. (٤٧)
و من ثم فإن فرض ثقافة بعينها علي المجتمعات كافة أمر لا يمكن تحقيقه، والثقافة التي ينشدها عصر المعلوماتية ليست ثقافة عالمية " بل هي عولمة لثقافة بعينها يخضعون بوساطتها، أذواق الناس في كل مكان تقريباً من الكرة الأرضية ، لمؤثرات تعمل علي تغيير أذواقهم، أنماط سلوكهم في اتجاه الأذواق والقيم وأنماط السلوك النابعة من الغرب، و من ثم فإن ظاهرة عولمة الثقافة هي في الأساس عملية تغريب. (٤٨)

وما تهدف إليه عولمة الثقافة هو " شيوع أنماط الاستهلاك الغربية وقيمه ، للترويج للصناعات والمنتجات الصناعية ، وتصور الحياة علي أنها متعة ورفاهية. (٤٩)

أي أن النموذج الثقافي يرتبط بتحقيق أهداف عصر المعلوماتية الاقتصادية ، ومن تأثيرات عصر المعلوماتية الثقافية ما يأتي:

أ- إضعاف اللغة القومية :

حيث إن انتشار ثقافة ما، يؤدي إلى انتشار لغتها ونتيجة لذلك تفاقمت ظاهرة الانقراض اللغوي كوباء ثقافي يجتاح العالم بأسره، وذلك بسبب طغيان اللغة الإنجليزية على ساحة المعلوماتية ، وتشير إحصائيات اليونسكو عن الوضع العالمي للغات البشرية إلى أن نصف لغات العالم (٦٠٠٠) لغة مهددة بالانقراض، ومعدل انقراضها في تسارع متزايد، حتى وصل هذا المعدل حالياً إلى انقراض لغة إنسانية كل أسبوعين.(٥٠)

وأن اللغة العربية في مصر، بل وفي العالم العربي كله تلاحظ الدراسات أنها تجري إزاحتها تدريجياً من مكانها في الحياة اليومية لحساب اللغات الأجنبية ، سواء في الخطاب الشفوي، أو المراسلات أو وسائل الإعلام، بل حتى بوصفها لغة للتعليم في المدارس والجامعات (٥١) وبالتالي سيكون له تأثيره السلبي على الثقافة العربية والتعليم العربي.

ب- سلب الهوية :

من أمور عصر المعلوماتية التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام شعوب العالم بعمامة والشعب العربي بخاصة؛ ما تتركه من أثر على الهوية القومية ؛ ذلك لأن الهوية هي الميزة التي يتميز بها مجتمع ما عن غيره من المجتمعات، فالهوية مجموع قوائم السلوك واللغة والثقافة التي تسمح لشخص ما أن يتعرف على انتمائه إلى جماعة اجتماعية والتماثل معها.(٥٢)

وفي نطاق سلب الهوية يتصدر النظام الاجتماعي قائمة اهتمامات أصحاب الفكر التربوي بعدما تم الإعداد للقضاء على اللغات القومية ، فالقضاء على النظم الاجتماعية يعني القضاء على العقائد والعادات والتقاليد والأعراف فإنه بوصفه نتيجة مباشرة لعصر المعلوماتية يمكن أن نتحدث عن نشوء نظام اجتماعي غير تقليدي وهو ليس نظاماً تتلاشى فيه التقاليد، بل إنه نظام تغير فيه التقاليد مكانتها ووظيفتها، ويصبح لزاماً على التقاليد أن تفسر ذاتها، أي أن التقاليد في مجتمع عالمي الثقافة وضعت قسراً على محك البحث الصريح، إذ يتعين تقديم الأسباب والمبررات دفاعاً عنها.(٥٣)

٣- فرض النموذج السياسي:

إنما يسعى إليه عصر المعلوماتية في المجال السياسي، هو فرض هيمنة الدول العظمى على حكومات الدول النامية ، تحت مسمى الديمقراطية ، غير أن النظام السياسي وشكل الحكم، من إفراز المجتمع بتاريخه وثقافته ونظامه الاجتماعي، وما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لغيره من المجتمعات.

ونظراً لخطورة النتائج المترتبة على اتباع هذا النموذج السياسي المفروض من قبل الدول العظمى، حذر الكثيرون من المصير المشؤوم الذي يدفع عصر المعلوماتية إليه دول الأطراف، فهي تقلص من سلطان هذه الدول، وتضييق الخناق على مناوراتها، وهكذا تظل سيادتها تتآكل(٥٤).

وقد أخذ هذا التدخل للتقليل من سيادة الدول، أشكالاً متعددة ، منها ما يتصل بحقوق الإنسان أو المرأة أو الأقليات، وغير ذلك من ذرائع التدخل السياسي في شئون الدول، يتطور في بعض الأحيان ليصل إلي التدخل العسكري ومن التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية أيضاً بفعل عصر المعلوماتية أنه في ظل عصر المعلوماتية ، تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، زمن ثم الخضوع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة ، لذلك فمن أهم ملامح عصر المعلوماتية انحسار قوة الدولة، وبخاصة في البلاد الأقل نمواً، فإن سيادة الدولة الوطنية أخذت في الانحسار تاركة مكانها لسيطرة منتجي السلع والخدمات. (٥٥)

٤- الثورات العلمية وتحدياتها:

التقدم العلمي والتقني الذي تجاوز حدود التطور التدريجي أو التراكمي للعلم، أطلق عليه ثورة علمية ، وهذا التقدم العلمي على الرغم من أنه أفاد البشرية ، إلا أنه ترك آثاراً غير متوقعة سواء على البيئة أو الإنسان، وملاحقة هذا التقدم العلمي والتقني يمثل مشكلة للإنسان في دول العالم النامي، التي لم تتمكن مؤسساتها التعليمية حتى الآن أن تعد الإنسان القادر على التعامل مع التقدم العلمي.

وترتبط الثورات العلمية بالتقدم التقني الذي بلغته وسائل الاتصال، مما ساعد على نشر المعلومات وتبادلها بسرعة فائقة ، وتكنولوجيا المعلومات تختلف اختلافاً جوهرياً عما سبقها من تكنولوجيا، وذلك نظراً لتفاعلها مع جميع عناصر المجتمع الإنساني المادية وغير المادية ، وهو ما جعل من تكنولوجيا المعلومات قاسماً مشتركاً في جميع الأنشطة الإنسانية ، ولقد انصهرت تكنولوجيا المعلومات في كيان المجتمع الإنساني لتتجلى في عولمة اقتصادية وإعلامية ساحقة (٥٦).

على الرغم من إمكان تملك المعلومات، إلا أن المعلومات ليست هدفاً في حد ذاتها، وهذه هي القضية التي لم تستوعبها غالبية دول العالم النامي؛ فسعت إلي امتلاك وسائط المعلوماتية ، ظناً منها أنها أصبحت من الدول المشاركة في مجال المعلومات ولكن تحقيق مجتمع المعلومات في الدول المتقدمة لم يكن سوى الخطوة الأولى في بناء مجتمعات عصرية ، فقد بدأت ملامح الخطوة الثانية الحاسمة ، وهي الانتقال من مجتمع المعلومات إلي مجتمع المعرفة ، ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة ، وإنما هي المواد الخام لتحقيق صور شتى من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية. (٥٧)

ولقد كان للثورة المعلوماتية دورها في تفعيل مجتمع المعرفة ، وتنمية وتزايد المعرفة ، ويشير البعض إلي هذا التزايد المطرد في مجال المعرفة بالانفجار المعرفي، لأن البحوث العلمية تتقدم بدرجة فائقة السرعة ، حيث إن كل دقيقة تمر يتم معرفة معلومة علمية جديدة في العالم، وتظهر تطبيقاتها العلمية في تقدم التكنولوجيا، وقد أصبحت المعرفة تتضاعف في أقل من أربعة عقود، والحضارة الجديدة هي مزيج من التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية. (٥٨)

وفي ظل التقدم المعلوماتي والمعرفي والتقني، تغيرت معايير الثروة والقوة ، وأصبحت المعلومات والمعرفة هي المعيار لأن التنمية وزيادة الإنتاج أصبحت تعتمد علي قيمة المعرفة ، أكثر من اعتمادها علي عوامل الإنتاج المادية ، كالأرض ورأس المال ووفرة الثروات الطبيعية ، وحتى وفرة القوى العاملة ، والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات تكلفة عوامل الإنتاج المادية كلها، كما أن قيمتها المضافة تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائد غيرها من عوائد الإنتاج الأخرى.(٥٩)

ومن ثم أصبحت هذه المعايير الجديدة المبنية علي المعرفة أحد التحديات التي تواجه المجتمعات النامية ، غير القادرة علي بناء نظام تعليمي يمكن أفرادها من مسايرة هذا التقدم في المعرفة والمعلوماتية فيكون عرضة لثقافات خارجية وافدة تشكل تهديدا صريحا لأنها الفكرى.

نتائج واستخلاصات الدراسة :

من خلال العرض التحليلي السابق يمكن استخلاص عدد من النتائج تتمثل في: وجود العديد من العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية مؤثرة في النظام التعليمي المصرى.

ضعف آليات المساءلة والمحاسبية مما نتج عنه وجود بعض مظاهر الانحرافات السلوكية والفكرية.

فن إدارة الأزمات من ضمن البرامج الهامة التي يتطلب تنميتها لدى العاملين فى النظام التعليمي. وجود عدد من الكفاءات الداخلية في النظام التعليمي يمكن الحفاظ عليها واستثمارها حتى لا يزداد مجال الهجرة ونزيف العقول الذي تعاني منه جمهورية مصر العربية. المستحدثات التكنولوجية واستثمارها يحقق أهداف الخدمات التعليمية ويرقى بالقدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية.

وجود أزمة مالية لتمويل التعليم وان هناك ضرورة ملحة لتوفير فرص بديلة لتمويل التعليم بعيدا عن النظام التقليدي في الانفاق على التعليم.

غياب الآليات الواضحة للتحفيز ولدعم النظم والكيانات التعليمية من أجل الحد من الانحرافات السلوكية بالمؤسسات التعليمية والحد من الانجذاب للثقافات الأجنبية الوافدة المناقضة لقيم المجتمع المصرى وأيدلوجيته.

الأمن الفكرى يحتاج لربطه بالخطة الاستراتيجية للتعليم، والمنوط بها إتاحة فرص تعليمية للجميع من خلال مباني آمنة، يتم دعمها بأدوات البحث وبناء المعرفة للطلاب

سبل مقترحة لدعم الأمن التربوى كأحد الدعائم لتعزيز الأمن الفكرى:

يتبنى البحث عدداً من المقترحات للحد من تحديات الأمن التربوى فى المجتمع وتعزيز الأمن الفكرى بالمؤسسات التعليمية ، وهى على النحو التالى:

أولاً : تفعيل دور المؤسسات الدينية لدعم الأمن التربوى وتعزيز الأمن الفكرى بالمجتمع المصرى:

يقصد بالأمن التربوي تحصين المجتمع من الانحرافات الفكرية والقيمية سواء كانت هذه الانحرافات انحرفات متطرفة متلبسة باسم الدين أو انحرفات تحارب الدين من خلال التشكيك بمؤسساته ومناهجه وعلمانه متلبسة باسم التطوير والتغيير وعليه الأمن التربوي يمر بركيزتين أساسيتين هما :

الأولى: طاعة ولاة الأمور في المعروف والنصيحة لهم ظاهراً وباطناً لقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) " النساء: ٥٩
الثانية: تعظيم مقام المرجعية الشرعية المتمثلة في العلماء والرجوع لرأيها عند النوازل تطبيقاً لقوله تعالى: " وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْأَ فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا (٨٣) " النساء: ٨٣

ويقترح البحث عمل دورات تأهيلية للخطباء والدعاة ومراقبتهم والأخذ على يد المتشدد والمتطرف منهم لتفعيل دور المؤسسات الدينية لتعزيز الأمن الفكرى بالمجتمع المصرى.
ثانياً / تفعيل أدوار ومهام المؤسسات التعليمية لدعم الأمن التربوى وتعزيز الأمن الفكرى بالمجتمع المصرى:

تعد المؤسسات التعليمية أهمل وسائل التي ينبغي العناية بها لتنمية الوعي الأمنى للأسباب الآتية:
١. أن التعليم الحكومى أوجد بيئة متشابهة تقريباً لتثسنة الشباب لا تتوافر بين الأسر فى المجتمع الواحد-نتيجة الاختلاف بين الأسر فى المستوى الثقافى والاقتصادى والاجتماعى-يمكن من خلالها ردم الهوة فى الأساسيات، والعمل على تزويد الدارسين بما يراه المجتمع ضرورياً من خلال المناهج الدراسية وحسن الاختيار للموضوعات التي تبني ولا تهدم.
٢. أن حداثة سن المتعلمين تجعلهم أكثر قدرة على الاستيعاب والفهم فالعلم فى الصغر كالنقش على الحجر.

٣. أن مجانية التعليم جعلت الفرص متساوية لجميع أفراد المجتمع لينهلوا من العلوم والمعارف الضرورية والتي تحدها طبيعة المجتمع وثقافته.

٤. أن التعليم عملية إلزامية حيث إن الطالب يسعى إلى المدرسة، بعكس الوسائل الاختيارية الأخرى التي تسعى إليه.

وبناء على ما سبق يتناول الباحثان فيما يلي مهام معاصرة للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأمن التربوي المصري وتعزيز الأمن الفكرى بالمؤسسات التعليمية:

مهام معاصرة لمؤسسات التعليم قبل الجامعي:

١- التعرف على الأولويات التربوية التي يتعين على أي مربٍ الإلمام بها.

٢- التعاون لتمييز أدق الظواهر السلوكية عند الحدوث.

٣- الكشف عن المظاهر ذات المؤشر الانحرافى ودراستها.

٤- دعم ثقافة الحوار داخل البيئة التعليمية من خلال الإدارة المدرسية.

٥- عمل منشورات ومطويات توعوية ترشد أولياء الأمور بشأن توجيه ورعاية أطفالهم.

٦-تنظيم محاضرات ولقاءات توعوية عن الحوار ووظائفه.
٧-تنسيق الجهود بين المؤسسات المعنية للتكامل ومواجهة العنف والاحتراف في المؤسسات التعليمية.

٨-توعية المعنيين بتشريعات حقوق الطفل واحترامها.

مهام معاصرة لمؤسسات التعليم الجامعى:
تزويد الطلاب بجرعات وقائية يراعى فيها التأثير على قيم الطالب وانتامه الاجتماعى بما يدفعه نحو الميل التلقائى الى التمسك والالتزام بالنظم والتعليمات.
المشاركة في خدمة المجتمع من خلال محاربة التدخين ومحاربة المخدرات ونشر الوعى المرورى بين المواطنين والمشاركة في حراسة التجمعات السكنية والتجارية.
العمل على وجود دراسات علمية تدمج خطوات التعليم في اتجاه قيم الوعى الأمنى ومن خلالها يمكن الوقوف على أبعاد المشكلات الأمنية ومواجهتها.

لذلك يجب تعزيز جانب الأمن الفكرى من المدرسة وزرع الانتماء الوطنى لدى الطالب من خلال مناهج التعليم والأنشطة المدرسية التي تؤثر في الطلاب كثيرا، فالفراغ له سلبياته وإشغال الشباب بأنشطة مفيدة وذات أهداف وطنية بناءة سيكون له أثر كبير في تحصين الشباب من الفكر المنحرف وتوجيههم نحو الأمور الحسنة التي تشكل في مجملها أمنا تربويا يقي الشاب من الوقوع في براثن التطرف . وعلى المؤسسات التربوية في المدارس والجامعات بإعداد خطط مستقبلية لمعالجة مايطرح من شبهات ومناقشة مايستجد من أمور في حياة الطلاب والطالبات.
ثالثاً / استثمار دور المؤسسات الإعلامية في ظل ميثاق شرف إعلامى ملزم للجميع لدعم الأمن التربوى وتعزيز الأمن الفكرى بالمجتمع المصرى:

إن مسؤولية الأمن التربوى ليست فقط مسؤولية الجهات التعليمية بل هو مسؤولية المؤسسات الإعلامية أيضا وبناء عليه يقترح الباحثان :

١. تناول البرامج الحوارية على القنوات ذات نسب المشاهدة المرتفعة لقضايا الأمن التربوى ومفاهيمه.
 ٢. تناول المؤسسات الإعلامية للإحترافات السلوكية فى المجتمع بشكل موضوعى ومحايد وطرح آليات الوقاية والحد منها.
 ٣. استضافة المتخصصين فى مجالات التفكير الإستراتيجى لمناقشة القضايا الوطنية الهامة مع إلقاء الضوء على تأثيرها على الأمن التربوى للدولة .
 ٤. بث نوات توعوية و حلقات نقاشية من خلال المؤسسات الإعلامية حتى تعم الفائدة من خلال التواصل مع أكبر نسبة متاحة من المستهدفين.
 ٥. إنشاء قنوات ومجلات متخصصة فى الشئون التربوية لتنمية القيم وتعديل السلوكيات المرغوبة وبث الثقافات التربوية لأولياء الأمور.
 ٦. استغلال الفترات التحليلية للمباريات الرياضية بوسائل الإعلام لبث قيم إيجابية بين الشباب.
- رابعاً / استثمار دور المؤسسات الثقافية لدعم الأمن التربوى وتعزيز الأمن الفكرى بالمجتمع المصرى:

أما عن أدوار الأندية الأدبية والمثقفين في تعميم ودعم مفهوم الأمن التربوي وتعزيز الأمن الفكري للمجتمع ينطلق من حب كبير لدى الأدباء والمثقفون بلدهم، وينطلق المجتمع الأدبي والثقافي من رؤية أوسع لحاجات مجتمعه، فيطور هو تقدمه وبنائه، ويقترح البحث ما يلي لاستثمار المؤسسات الثقافية:

١. إتاحة الفرصة للحوار والنقاش بحرية وشفافية، وطرح الجديد فيما يخص الشباب والمرأة والمجتمع.

٢. وضع أطر قانونية، وأنظمة تكفل للجميع المساهمة في العطاء والحوار بشكل سلمي ومتحضر.

٣. غرس بذور مفهوم الأمن الفكري، وتوسيعه ليصبح ممارسة وسلوكا ملموسا من خلال الندوات واللقاءات التوعوية الهادفة.

٤. عدم الاكتفاء بالشعارات، عبر الندوات والمحاضرات، بل يتجاوز ذلك إلى بدائل تستثمر مواهب وقدرات الشباب ليكونوا عنصراً رئيساً فيما يتم تقديمه من فعاليات، وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون (المسرح) منبرا لبث الأمن التربوي وتحصين الشباب لتعزيز الأمن الفكري، من خلال نصوص هادفة، يشارك الشباب أنفسهم في أدائها وإخراجها، ليكونوا منتجين للنشاط لا مستهلكين له، وحتى لا يصبح الشباب وقوداً للطرف أو أدوات للتدمير بل مقومات للبناء والتعمير.

٥. إيجاد أطر قانونية تحمي المثقفين والكتاب والعلماء من التكفير أو التفسير أو التطرف نظرا للاختلافات الفكرية مع بعض الجماعات المتشددة داخل المجتمع.

خامساً / استثمار دور المؤسسات الرياضية لدعم الأمن التربوي وتعزيز الأمن الفكري بالمجتمع المصري:

إن الأندية الرياضية لها دور ضروري في مكافحة التطرف وتوعية المجتمع بأهمية الأمن التربوي وتعزيز الأمن الفكري غير أن الأندية الرياضية للأسف الشديد لاتهتم إلا بالجانب الرياضي فقط رغم أنها (رياضية- ثقافية- إجتماعية) وبالتالي لديها مسؤوليات مجتمعية أخرى خصوصا أنها أكثر الجهات استقطابا للشباب وتأثيرا عليهم لذلك يجب أن تطلع بدورها وتتفاعل مع متطلبات المجتمع و تشكل ركيزة أساسية في الإستراتيجية القومية للدولة لدعم الأمن القومي وذلك من خلال:

١. الإعلان على قمصان اللاعبين مثلا وإقامة الندوات والمحاضرات التوعوية في مقرات الأندية، وليس بالضرورة مشاركة نجوم الكرة في مثل هذه المناسبات خصوصا أن معظمهم لا يملكون ثقافة تؤهلهم لذلك ومستواهم التعليمي ضعيف ولم يتلقوا القدر الكافي من العلم كي يقوموا بالتوجيه في مثل هذه الفاعليات الوطنية الكبرى، لذلك لا بد من تثقيف اللاعبين أولا بذلك من خلال دورات تاهيلية ليتعرفوا أهمية هذا المفهوم ويستوعبوه جيدا حتى يؤدي الدور المنوط بهم على أحسن وجه.

٢. استثمار اللوحات الإعلانية فى المباريات الهامة لبث بعض القيم الهامة فى نفوس المشجعين والمشاهدين.
 ٣. استثمار بعض المواقف المميزة لبعض اللاعبين فى بث القيم الإيجابية أثناء التعليق على المباريات الرياضية.
 ٤. تبنى الفرق الرياضية لشعارات مميزة لها تبث فيها قيم إيجابية فى نفوس النشء.
- سادساً / توفير مصادر تمويل متنوعة لازمة لتطوير التعليم بمحاوره المتعددة لدعم الأمن التربوي وتعزيز الأمن الفكرى بالمجتمع المصرى:
- يقترح الباحثان عدد من الآليات لتنوع مصادر التمويل واستثمارها الاستثمار الأمثل ويمكن إيجاز ذلك فيما يلى:

- ١ - التوسع فى بناء المباني الحكومية ، ولا مانع من إدخال القطاع الخاص فى ذلك من خلال:
 - أ- فتح الباب أمام القادرين مادياً للمساهمة فى بناء المدارس.
 - ب- طرح مناقصات كبيرة على مستوى الشركات والمؤسسات الكبيرة لإنشاء مدارس كافية، وتسلم للوزارة بقيمة مقسطة على سنوات مقابل ربح معقول ، وخاصة أن هذا الأمر لهم ردود اقتصادية جيد .
 - ت- ترشيد مجانية التعليم ، بمعنى أن تقتصر هذه المجانية على مراحل التعليم الأساسى ثم تتدرج المصروفات فى الارتفاع حتى مرحلة الدكتوراه ، مع الالتزام بمبدأ مجانية التعليم للمتفوقين دراسياً والتميزين فى كافة المراحل.
 - ث- إنشاء صندوق قومى لتنمية التعليم يساهم فى تشييد الأبنية التعليمية ويمول من المصادر الآتية :
 - المنح والهبات سواء من الدول أو الأفراد.
 - تشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية على المساهمة.
 - إصدار طابع بريد غير رسمى بقيمة رمزية تحت اسم تنمية التعليم.
- ٢- إجراء دراسات أكثر دقة عن المباني المدرسية من قبل مراكز الأبحاث المختصة وإطلاع المسؤولين المختصين على تلك الدراسات لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتدارك الوضع القائم.
- ٣- استغلال المدارس بعد انتهاء اليوم الدراسى فى عمل ندوات او ورش عمل لاي مجال لديه الرغبة فى ذلك ولا تتوفر امكانية المكان .
- ٤- استغلال فناء المدرسة كمكان لعمل المناسبات او المؤتمرات الشعبية.

مراجع الدراسة

- (١) محمد أحمد الغول: " دور المؤسسات الرسمية في تحقيق الأمن الفكري في المؤسسات التعليمية " ، ضمن أبحاث الملتقى العلمي تعزيز برامج الأمن والسلامة العامة في المؤسسات التعليمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩-٢١ / ٥ / ١٤٣٧ هـ - الموافق ٢٨ / ٢ - ١ / ٣ / ٢٠١٦ م
- (٢) محمد عبد الله المحنا المري : "الإدارة الناجحة ودورها في تحقيق الأمن والسلامة بالمؤسسات التعليمية " ، ضمن أبحاث الملتقى العلمي تعزيز برامج الأمن والسلامة العامة في المؤسسات التعليمية، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩-٢١ / ٥ / ١٤٣٧ هـ - الموافق ٢٨ / ٢ - ١ / ٣ / ٢٠١٦ م
- (٣) يوسف محمد إبراهيم الهويش: استراتيجية تعليمية لتعزيز الأمن في المؤسسات التعليمية، ضمن أبحاث الملتقى العلمي تعزيز برامج الأمن والسلامة العامة في المؤسسات التعليمية، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩-٢١ / ٥ / ١٤٣٧ هـ - الموافق ٢٨ / ٢ - ١ / ٣ / ٢٠١٦ م حتى ٢ / ١ / ٣ / ٢٠١٦ م.
- (٤) غانم عبد الله الشاهين، محمد طالب الكندري: " أثر عصر المعلوماتية على العملية التعليمية فى الوطن العربى – رؤية تحليلية وصفية"، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، ع (٧٠)، يناير ٢٠١١ م، صص ١٦٣ – ٢٠٥
- (٥) أحمد إبراهيم سلمى أحمد أرناؤوط، وآخرون: " تفعيل دور التعليم العالى فى تحقيق الأمن القومى فى مصر"، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ع ١٩ ، يناير ٢٠١١ م، ص ص ١٦٧ – ١٩٠.
- (٦) عبد الغنى السمان عبدالغنى رشوان: اتجاهات الفلسفة التربوية المعاصرة فى مصر وتحقيق الأمن التربوى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١١ م
- (٧) محمد أحمد عوض البربرى: " نحو رؤية مصر ٢٠٢٥ م لمواكبة الاقتصاد المعرفى بالإفادة من تجربة ماليزيا التعليمية "، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع (٧٧)، ج (٢) ، سبتمبر ٢٠١١ م، ص ص ١٧٧- ٢٤٧.
- (٨) وليد أبو بكر محمد السيد عرفة: " البعد الحضارى فى قيم العمل مدخل لتحديد دور التربية فى صناعة التقدم فى مصر"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع (٧٣) ، ج (٢) ، مايو ٢٠١٠ م، ص ص ٦١ - ٩٠.
- (٩) أحمد محمد سيد أحمد الشناوى: " دور التربية فى تحقيق الأمن الخلقى فى عصر المعلوماتية "، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ع ١١ ، مايو ٢٠٠٨ م، ص ص ٥ - ٦٤.
- (١٠) صلاح حسن خضر السيد: " دور التربية فى مواجهة سلبيات عصر المعلوماتية من منظور إسلامى "، مجلة بحوث كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ع (٥)، يناير ٢٠٠٥ م، ص ص ٨٩ - ١٣٢.

- (١١) فهد سلطان السلطان: المدرسة وتحديات عصر المعلوماتية، ندوة عصر المعلوماتية وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود من ١-٣ / ٣ / ١٤٢٥ هـ الموافق من ٢٠-٢٢ / ٤ / ٢٠٠٤ م.
- (١٢) أحمد عبد الفتاح الزكي: استراتيجية تربوية لمواجهة التحديات الداخلية للأمن القومي دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣ م.
- (١٣) السيد سلامة الخميسي: التجديد فى فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات عصر المعلوماتية، ضمن بحوث ندوة عصر المعلوماتية وأولويات التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٢-٢٥ / ٤ / ٢٠٠١ م.
- (14) Burbules N.C.Torres C.A.: Globalization and Education Critical Perspective, New York, Routledge, 2000.
- (١٥) ذوقان عبيدات وآخرون: البحث العلمي مفهومه وأدواته واساليبه، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٥ م، ص ٧٦.
- (١٦) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١، ص ٣٤٨.
- (١٧) هاشم بن محمد الزهراني: الأمن مسنولية الجميع رؤية مستقبلية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من ٢١/٢ حتى ٢٤/٢ من عام ١٤٢٥ هـ، الجلسة السادسة بعنوان "المؤسسات المجتمعية والأمنية: رؤى مستقبلية"، (الورقة الرابعة). تاريخ الدخول على الرابط ١٨ / ٧ / ٢٠١٤ م
- <http://www.minshawi.com/other/zahrani.htm>
- (١٨) سعيد إسماعيل على: الأمن التربوى العربى، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩، ص ١٨.
- (١٩) محمد بن عبد العزيز صالح الربيعي: دور المناهج الدراسية في تعزيز مفاهيم الأمن الفكرى لدى طلاب الجامعات في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم للمؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكرى "المفاهيم والتحديات" خلال الفترة من ٢٢-٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٠ هـ، كرسى الأمير نايف بن عبد العزيز للدراسات، الأمن الفكرى بجامعة الملك سعود، ص ٩.
- (٢٠) زيد بن زايد أحمد الحارثى: إسهام الإعلام التربوى في تحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديرى ووكلاء المدارس والمشرفين التربويين، رسالة ماجستير، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩ هـ، ص ٦٦، ٦٧.
- (٢١) فوزية مصطفى محمد عثمان: اتجاهات السياسة التعليمية فى الثمانيات- دراسة تحليلية للتعليم العام فى مصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٢، ص ٩٧.
- (٢٢) نقلاً عن / عماد صيام: وزارة التربية والتعليم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، سلسلة الوزارات المصرية، ٢٠٠٣، ص ١٢.
- (٢٣) طه حسين: مستقبل الثقافة فى مصر، مجموعة كتب مواجهة والتنوير، القاهرة، إصدار الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ١٤٣.

- (٢٤) نهى حامد عبد الكريم: صنع القرار في السياسة التعليمية والاطراف الفاعلة والآليات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩، ص٢.
- (٢٥) نفس المرجع السابق، ص٢٣.
- (٢٦) إبراهيم درويش، محمد حسين ياسين: المشكلة الإدارية وصناعة القرار، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩٠، ص٢.
- (٢٧) رمضان أحمد عيد: السياسة التعليمية وصنع القرار - دراسة مقارنة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وانجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص ١٤٢.
- (٢٨) محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم من واقع الداخل وضغوط الخارج، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨، ص٥٩.
- (٢٩) أميل فهمي شنودة: القرار التربوي بين المركزية واللامركزية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، ص١٠٢.
- (٣٠) منار محمد إسماعيل بغدادي: صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠٠٥، ص٢٨١.
- (٣١) نفس المرجع السابق، ٢٠٠٥، ص ٢٩٥.
- (٣٢) نعمات احمد فواد: ماذا يراد بمصر- قضية التعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠١، ص١٤٤.
- (٣٣) بثينة عبدالرؤف رمضان: جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٧.
- (٣٤) على الصاوي: محرر البحث السياسي في العالم العربي، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، معهد الدراسات والبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٦٧.
- (٣٥) على محمد محمود: دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في مصر دراسات حالة السياسة البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٧، ص ص ١٤١، ١٤٠.
- (٣٦) شبل بدران: الإيديولوجية والتربية في مصر- دراسة العلاقة بين بنية النظام السياسي والسياسة التعليمية في الفترة من (١٩٧٩ حتى ١٩٨١ م)، مجلة التربية المعاصرة، ع ١٤، يناير ١٩٩٠، ص٣.
- (٣٧) نهى حامد عبد الكريم: صنع القرار في السياسة التعليمية الأطراف الفاعلة والآليات، مرجع سابق، ص٦.
- (٣٨) حامد عمار: الإصلاح المجتمعي- إضاءات ثقافية واقتصادية تربوية، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٦، ص٩.

- (٣٩) رسمي عبد الملك نسيم: التخطيط للمشاركة المجتمعية ودعم دورها في العملية التعليمية، من خلال منظمات المدرسة، المؤتمر العلمي السنوي السادس، الجزء الثاني، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٥، ص ٧١.
- (٤٠) قدري محمود إسماعيل إمام: المبادئ الجيوبولوتيكية للهيمنة الأمريكية (عصر المعلوماتية الجغرافية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، م (٣٩)، ع (٢)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٧٤.
- (٤١) شذا خطيب: عصر المعلوماتية المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، القاهرة: مؤسسة طابا، ٢٠٠٢، ص ١٣.
- (٤٢) صفوت حاتم: كيف نواجه عصر المعلوماتية الرأسمالية والهيمنة الأمريكية، ورقة عمل مقدمة المؤتمر القاهرة الثاني الحملة الدولية ضد الاحتلال الأمريكي والصهيوني، ١٣ - ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣، ص ١١.
- (٤٣) لمياء محمد أحمد السيد: عصر المعلوماتية ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢، ص ٣٧.
- (٤٤) الحبيب الجحاني: ظاهرة عصر المعلوماتية الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، م (٢٨)، على (٢)، الكويت، ١٩٩٩، ص ٣٠.
- (٤٥) مصطفى السيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٣، ص ٤٢، ٤١.
- (٤٦) هند اوي محمد حافظ: دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي في مصر وبريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية بدمياط، ج (١)، ع (٣٤)، جامعة المنصورة، كلية تربية دمياط، ٢٠٠٠، ص ٨٣.
- (٤٧) مصطفى الفقي: تجديد الفكر القومي، ط ٢، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص ١١٥.
- (٤٨) جلال أمين: عصر المعلوماتية والتنمية العربية ١٧٩٨ - ١٩٩٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص ١١٦.
- (٤٩) حسن حنفي، صادق جلال العظم: ما عصر المعلوماتية، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٩، ص ٢٧.
- (٥٠) نبيل على: تحديات عصر المعلومات، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٥٧.
- (٥١) جلال أمين: عصر المعلوماتية والتنمية العربية ١٧٩٨ - ١٩٩٨، مرجع سابق، ١٩٩٩، ص ١١٦.
- (٥٢) فاريني، جانبيير: عولمة الثقافة، ترجمة: عبد الجليل الأزدي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣، ص ١٤.
- (٥٣) جیدنز، أنطوني: بعيدا عن اليسار واليمين، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ٢٠٠٢، ص ١٢.
- (٥٤) نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ٢٠٠١، ص ٤٤.
- (٥٥) جلال أمين: عصر المعلوماتية والتنمية العربية ١٧٩٨ - ١٩٩٨، مرجع سابق، ١٩٩٩، ص ١٢٢.

- (٥٦) نبيل على : تحديات عصر المعلومات، مرجع سابق ، ٢٠٠٣، ص ١٥ .
- (٥٧) السيد يسين :المعلوماتية وحضارة عصر المعلوماتية- رؤية نقدية عربية، ط٢ ، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ٢٠٠٢، ص ٢٣٢
- (٥٨) بثينة حسنين عمارة : عصر المعلوماتية وتحديات العصر وانعكاساتها علي المجتمع المصري، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٠، ص ٣٦.(٥٩)
- (٥٩) حامد عمار: مواجهة عصر المعلوماتية في التعليم والثقافة، القاهرة، مكتبة دار الكتاب العربية، ٢٠٠٠، ص ص ٣٧، ٣٨.